العنف الأسري الممارس ضد الطفل

عربادي حسان

أستاذ مساعد، شعبة علم الاجتماع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

مقدمة:

العنف ظاهرة عامة تمس جميع المجتمعات البشرية، تتعدّد أشكاله، ويظهر على مستوى الأنساق الاجتماعية كلّها. الحياة الاجتماعية كانت ولا تزال ممزوجة بالعنف، ويبدو أنه بالرغم من زيادة الشعور به فإن المجتمعات البشرية تسير دائما نحو تكريس أكثر لهذا العنف، وأن مشروع المجتمعات الهادئة والسلمية يبدو أكثر فأكثر كفكرة بعيدة عن الواقع.

العنف الممارس ضد الأطفال في الوسط الأسري أحد الأشكال التي تأخذها ظاهرة العنف، وهو يرتبط، بالنظر إلى أهمية التأثير المتبادل بين الأسرة و المجتمع، بعوامل أسرية و أخرى متعلقة بالمحيط الاجتماعي خارج المحيط الأسري، من هذا المنطلق فإن دراسة هذه الظاهرة تقتضي التطرق أولا إلى ظاهرة العنف عامة، ثم التطرق ثانيا إلى موضوع الطفل و الأسرة من خلال المتغيرات النوعية التي يمثلانها والتي تجعلنا بصدد شكل خاص من الظاهرة، وهذا ضمن تصور شامل يأخذ بالاعتبار مجموع العوامل الأسرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المرتبطة بالظاهرة.

إن التطرق إلى العنف كظاهرة ذات أهمية يرجع إلى النتائج والآثار السلبية التي يمكن أن يتركهافي حياة الفرد و المجتمع على حد سواء، خاصة إذا تعلّق الأمر بالطفل، بالنظر إلى الأهمية التي تمثلها الطفولة كفئة اجتماعية، لكن خاصة لأهمية مرحلة الطفولة التي تعتبر حاسمة في تكوين شخصية الفرد، وهو مايمكن أن يؤدي إلى إعادة الإنتاج الدائم للعنف،من هنا يأتي التساؤل عن الأسباب التي تؤدي إلى تبنّي هذا النمط من السلوك كأسلوب للتعامل مع الآخر عامة ومع الطفل خاصة، بالرغم من نتائجه السلبيّة.

وتُظهر الدراسات أن الأطفال ضحايا العنف يعانون عواقب وآثار على المستوى الجسمي، والعقلي، والنفسي، والسلوكي، والعلائقي.[1]ويذكر ابن خلدون في مقدمته كيف أن الشدة على المتعلمين، لاسيما في أصاغر الولد، مضرة بهم لما تطبعه عليهم من طباع وأخلاق فاسدة، وأن ينبغي للمعلم في متعلمه والوالد في ولده أن لا يستبدا عليهما في التأديب، فإنه «من كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين..سطا به القهر وضيّق على النفس في انبساطها وذهب بنشاطها ودعاه إلى الكسل وحمل على الكذب والخبث وهو التظاهر بغير ما في ضميره خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه وعلّمه المكر والخديعة لذلك وصارت له هذه عادة وخلقا وفسدت

معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمرّن وهي الحمية والمدافعة عن نفسه ومنزله وصار عيالا على غيره في ذلك بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل فانقبضت عن غايتها ومدى إنسانيتها فارتكس وعاد في أسفل السافلين» .[2]

يرتبط مفهوم الطفولة تلقائيا بمفهوم الأسرة، إذ لا يوجد طفل، يوجد فقط طفل في أسرته.[3]العنف لا يمارس فقط خارج الأسرة، بل أيضا بين أفراد الأسرة الواحدة، هذه المؤسسة البالغة الأهمية في حياة الفرد بالنظر إلى وظيفتها في إشباع الحاجات الأساسية للطفل وتنشئته الاجتماعية، المؤسسة التي أساسها المودّة والرّحمة والتعاون، والتي تعتمد في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة و حسن الخلق و نبذ الآفات الاجتماعية،[4] تصبح، بمفارقة، الوسط الأكثر ارتباطا بالعنف الممارس عليه، فالأسرة هي العامل النفسي للمجتمع، و هي إذ تنقل متطلبات المجتمع للطفل لا تقتصر على الجانب الإيجابي فقط، بل إن سعادة الأسرة تماما كما القلق والأحقاد التي تميزها تنتقل للطفل.[5]

إن أكثر حالات العنف التي يتعرّض لها الطفل تتمّ في إطار أسرته، و تبين الدراسات الأهمية التي يحتلها العنف داخل الأسر، ويؤكد الباحثون على أهمية المحدّدات البنيوية لهذا الشكل من العنف، ذلك أنه يظهر كاستجابات لمختلف أشكال الحرمان الذي يشعر به الفرد خارج المحيط الأسري.[6]ويكون هذا العنف موجها من طرف الأفراد الراشدين المقيمين مع الطفل في نفس المنزل: الأب، والأم، والإخوة والأخوات، أي الأفراد المسؤولين عن تربيته ورعايته، وذوي دلالة في عملية تنشئته الاجتماعية، وإذا اعتبرنا الآثار والنتائج السلبية التي يمكن

للعنف أن يتركها على مسار تطور الطفل، فإنّ هذا العنف مناقض لما يتوقّع اجتماعيا من هؤلاء الأفراد، فما هي الأسباب التي تؤدي إلى العنف الممارس على الأطفال في وسطهم الأسري؟

هل العنف الممارس ضد الأطفال في وسطهم الأسري سلوك غير متحكّم فيه ناتج عن الإحباط الذي يعانيه أفراد الأسرة نتيجة المنع الممارس عليهم في حياتهم اليومية، و الذي يزداد حدّة مع تعقّد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أم أنّ الأمر يتعلّق بنمط ثقافي يسمح بالتعبير عن هذا الإحباط في أشكال من العنف، على منوال نماذج السلوك العنيف المعروضة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، والأسرة خاصة؟

إن شقيّ السؤال المطروح أعلاه ليسا متعارضين، فالعنف يمكن أن يفسَّر بعوامل عديدة، من بين أهمها العوامل الثقافية [7] إلاّ أننا نريد أن نركز هنا على الجانب المرتبط بالإحباطات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالعوامل من المجال خارج الأسري، وبالإحباطات الأسرية أو المنزلية المرتبطة بالمجال الأسري، الناتجة عن تعقّد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وما يعانيه الأفراد نتيجة لذلك من حرمان، وهو ما يؤثّر على سلوكهم، بحيث يتّجهون إلى تبنّي العنف وممارسته كردّ فعل وانعكاس لهذا الإحباط، سواء خارج الأسرة أو داخلها، كتحويل لهذا العنف، وقد يكون موجها تحديدا ضد الأطفال.

تم توظيف ما يعرف بنظرية الإحباط و العدوان *(Théorie frustration-agression)*،[8] والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: افترض دولار *(John Dollard)* أن كل عدوان هو نتيجة للإحباط، وكل إحباط يولّد شكلا من العدوان. ويعرّف دولار الإحباط*(frustration)*بأنه كل فعل يمنع الفرد من الوصول إلى هدف كان قد حدّده.[9] أو هو تعطيل سلوك موجه نحو هدف.[10] هذا المنع أو التعطيل هو الذي يسميه إحباطا، لكن أيضا حالة الشخص المعرّض لهذا المنع. ويعتبر العدوان في حد ذاته عملية تطهير النفس من الإحباط، وهو ما يسمى عملية تصريف الانفعال*(Catharsis)*.[11]

تتعلق شدة الإحباط بالأهمية التي يكتسيها النشاط المحاصر أو الهدف الممنوع بالنسبة للفرد، وبشدة الحصار، وتزيد عندما يكون الحافز قويا بالنسبة للفرد للوصول إلى الهدف، وعندما ينتظر هذا الأخير مكافئات. تقترح هذه النظرية ثلاث فرضيات تكميلية: الفرضية الأولى مفادها أن كبت العدوان لا ينقص ولا يقلّل نهائيا من الاستعداد للعدوان؛ الفرضية الثانية حول انتقال أو تحويل العدوان، حيث يكون العدوان موجها بصفة عامة ضد العامل المسبب للإحباط، و قد يتحول العدوان، في حالة عدم وجود أو عدم وضوح العامل المسبب للإحباط، أو في حالة الخوف من العقوبة، ليكون موجها ضد عوامل أخرى غير المصدر المتسبب في الإحباط، لكونها أقلّ خطورة بمعنى أن احتمال الردّ أو الانتقام ضعيف، أو أيضا لأن العدوان على هذا المصدر البديل أكثر قبولا اجتماعيا، وقد يوجّه ضد الذات فينتج نمطا آخر من العدوان؛ الفرضية الثالثة تتعلق بمبدأ تصريف الانفعال، حيث يعتقد دولار أن هناك أساليب وسلوكات أخرى يمكن بها التقليل من الاستعداد للعدوان، و أنه ليس من الضروري الاعتداء على الآخر.

في محاولة لنقد أعمال دولار اعتبر بركوفيتز *(Léonard Berkowitz)* أن الإحباط ليس شرطا كافيا لتجسيد العدوان، و أنه يولّد ردّ فعل وجداني هو الغضب، الذي يعتبره حالة استعداد انفعالي للدخول في سلوك عدواني، و لكي يكتمل الفعل العدواني يشترط وجود منبهات و مثيرات*(stimulus)*خارجية متّحدة مع العنصر المحرّض في الإحباط، و يكون احتمال الغضب أكبر إذا ما توفّر للشخص المسبب للإحباط إمكانية للسلوك بكيفية مغايرة.

ويعتبر بركوفيتز أن تخفيض الحالة الوجدانية المولّدة عن الإحباط لا يمكن أن يتم إلاّ إذا كان العامل نفسه المسبب للإحباط موضوعا للعدوان، عكس ما يعتقده دولار من وجود أساليب أخرى للتقليل من الاستعداد للعدوان. من خلال جملة الانتقادات هاته كوّن بركوفيتز نموذجا جديدا لتصور العدوان، وهو ما يعرف باسمه.[12] ويميّز بركوفيتز بين الإحباط والحرمان *(privation)*، حيث يرى أن أحدا ما يعتبر محروما عندما لا يكون لديه شيء ما يعتبره الناس عامة شيئا مرغوبا فيه، ويعتبر محبطا عندما يكون قد توقع المتعة التي يلقاها من ذلك الشيء و لم يستطع تحقيق هذا التوقع.[13]

تحديد المفاهيم الرئيسية:

مفهوم الحرمان:حالة الفرد المعرّضة أهدافه للمنع أو التعطيل، منع أو تعطيل سلوك موجه نحو تحقيق هدف ما، لا يشترط في هذا المنع أن يكون كلّيا، ومنه يمكن إدراج كل أشكال المؤثّرات المزعجة والمؤذية التي يمكن أن تعترض الفرد في حياته اليومية، سواء خارج منزله (الحرمان الاجتماعي)، أو داخله(الحرمان المنزلي).

مفهوم الإحباط:الإحباط عامل نفسي، وهو ما يعتري الفرد من خيبة نتيجة عدم تمكّنه من تحقيق هدفه بالصورة التي توقّعها. أو هو إدراك وشعور الفرد بالحرمان، ونَصفه في هذا البحثبالاجتماعيأو بالمنزلي إذا كان نتيجة للحرمان الاجتماعي أو للحرمان المنزلي على التوالي، و نقيسه بمستوى الرضا و التقييم لجملة من المؤشرات.

مفهوم الغضب: الغضب انعكاس انفعالي، وهو أحد النتائج المحتملة للإحباط، وقد يكون نتيجة عوامل أخرى غير الإحباط، ونميز بين الغضب الانفعال والتعبير عن الغضب، الذي نعتبره سلوكا متعلما ونتيجة للتنشئة الاجتماعية التي لا تحفّز الأفراد على ضبط انفعالاتهم والتحكّم في سلوكهم.

مفهوم العنف:العنف لغة الشدة والقسوة، ضد الرفق، ويقال عَنُفَ بالرجل و عَنُفَ عليه: لم يرفق به وعامله بشدّة.[14]

العنف هو كل سلوك يعتمد على الشدّة أو الإكراه، ويمكن أن يلحق ضررا بالآخر موضوع العنف، سواء على المستوى الفيزيقي أو السيكولوجي. ونعتبر عنفا كلا من أشكال السلوك التالية: الضرب، والعقاب البدني، والتهديد، والتوبيخ، والسب والشتم، والصراخ وإبداء الغضب، والبصق، والتخويف، والدعاء بالسوء.. ولا نأخذ في الاعتبار إذا كان القصد من أيّ من أشكال السلوك المذكورة التربية والتأديب، أو الجرح والتشفي والانتقام.

مفهوم الطفل:في اتفاقية حقوق الطفل، هو كائن بشري يقلّ عمره عن ثمانية عشرة عاما، إلاّ إذا بلغ سن الرشد قبل ذلك بالنظر إلى التشريع الذي يخضع له. وفي التشريع الجزائري سن الرشد محدّد في القانون المدني بتسعة عشرة عاما كاملة.[15]نقصد بالطفل، أو الأطفال، كلا من الذكور أو الإناث الذين تقلّ أعمارهم عن تسعة عشرة عاما، ولا نشترط في دراستنا للأطفال، كموضوع للعنف الممارس في الوسط الأسري، أن يكونوا هم أبناء أو بنات الفرد الفاعل للعنف، بل الأطفال الأقرباء المقيمين في نفس المنزل مع الفرد المستجوب، وقد تكون علاقة القرابة هي علاقة بنوّة، أو أخوّة، أو أبناء الأخ، أو أبناء الأخت وبناتهما.

مفهوم الآباء: نستخدم مصطلح الآباء للدلالة على الأفراد الذين يمكن أن يكونوا ممارسين للعنف على الأطفال في وسطهم الأسري، ويشمل هذا المصطلح بالإضافة إلى الوالدين، الأفراد الراشدين المقيمين مع الطفل في نفس المنزل، باعتبار أن العنف لا يمارس فقط من طرف الوالدين المسئولين الأولين مباشرة عن أطفالهم.

مفهوم الوسط الأسري:نقصد بالوسط الأسري، بالإضافة إلى المجال الفيزيقي الذي يمثله المنزل، مجموع التفاعلات التي تتم بين أفراد الأسرة الواحدة فيما بينهم ومن شاركهم هذا المجال من الأقارب، هذه التفاعلات تمتد إلى خارج المجال الفيزيقي للمنزل.فتعرّض الطفل للضرب من طرف أفراد أسرته في الشارع هو أيضا عنف ممارس في الوسط الأسري، وعنف قريب ما يتقاسم نفس المنزل مع أسرة الطفل، مع الأب، والأم، و الإخوة، والأخوات، هو عنف يتم أيضا في الوسط الأسري.

منهجية البحث:

دون إهمال أي إمكانية للملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال تنويع القراءات حول الموضوع باعتباره مجالا مشتركا لتخصصات عديدة، وأيضا من خلال العمل الميداني، اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على الإحصاء الوصفي، أي فرع الإحصاء المهتم بدراسة الخصائص المتعلقة بسلسلة الملاحظات المتوفرة عن عينة البحث: التوزيع حسب الفئات، والارتباط بين المتغيرات، وهو منهج كميّ كيفيّ، ذلك أنه يدرس ظاهرة سوسيولوجية كيفية: أسباب العنف، وكيفية حدوثه، وأشكاله، وأنماطه، يمكن التعبير عنها في مفاهيم سوسيولوجية كيفية أيضا، بطريقة كميّة تسمح بالمقارنة من عنصر لآخر من مجموع عناصر العيّنة، أي تحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كميّة، وجعلها بالتالي قابلة للمعالجة الإحصائية.

تمت الدراسة على مجتمع بحث ممثل جغرافيا بحدود بلدية براقي، الواقعة شرق الجزائر العاصمة، وضمّت عينة البحث 253فردا (أي 253 استمارة)،135 (53,4 بالمائة) من الذكور، و 118 (46,6 بالمائة) من الإناث.

تم اختيار عينة البحث بطريقة المعاينة اللااحتمالية، وبما أن موضوع البحث هو العنف الممارس ضد الأطفال في وسطهم الأسري من طرف الأشخاص الراشدين، استثنينا الأشخاص البالغين من العمرتسعة عشرة عاما فأقل، والذين ينتمون في تعريفهم القانوني، و في تعريفهم الإجرائي في هذا البحث أيضا إلى فئة الأطفال، موضوع العنف. مجتمع البحث يصبح ممثّلا في الأشخاص البالغين عشرين عاما فأكثر، من الذكور والإناث، المقيمين مع أسرهم، الذين تضم أسرهم على الأقل طفلا واحدا.

تم الاختيار الفعلي لعناصر عينة البحث كما يلي: في مرحلة أولىتم الاختيار العمدي، أي بطريقة مقصودة و متعمدة، و دون مراعاة تساوي فرص الاختيار بين وحدات مجتمع البحث، للأشخاص الذين نعلم من خلال المناقشات معهم حول موضوع البحث، أو من خلال الملاحظة المباشرة، أنّهم يمارسون العنف على الأطفال في وسطهم الأسري، وفي مرحلة ثانيةاختيار أشخاص بطريقة عرضية، عن طريق الصدفة، دون التأكّد المسبق من كونهم يمارسون العنف على الأطفال في وسطهم الأسري أو لا يمارسونه، مثل هذه الفئة من الأشخاص تسمح بالحصول على معطيات متنوعة من حيث تكرار ممارسة العنف، كما تسمح بالمقارنة بين الأشخاص الممارسين للعنف والغير ممارسين له، وقد حرصنا على أن تضمّ العينة عند إتمامها، بالقدر الممكن، أفرادا ممثّلين لفئات مجتمع البحث،من حيث متغيرات الجنس، والسن، والحالة المدنية، والمستوى التعليمي، والوضعية المهنية..، والتي يفترض أنها ترتبط بممارسة العنف على الأطفال،كل فئة من فئات المجتمع المميّزة بالخصائص المذكورةيمثلها عدد معين من الأفراد، كوحدات نموذجية.

نتائج البحث:

تتم ممارسة العنف المنزلي من طرف جميع أفراد الأسرة: الأب، والأم، والإخوة والأخوات، والأقارب المقيمين في نفس المنزل مع الأسرة، و هو يمس جميع أنواع علاقات القرابة، بين الممارس للعنف و موضوع العنف، التي تمثلها الأسرة النووية، بالإضافة إلى المنحدرين الجانبيين.

الطفل هو الموضوع الأول للعنف المنزلي (70,8 %)، و هو بمثابة دريئة بديلة لكون العنف ضد الطفل أكثر قبولا اجتماعيا، ولكن أيضا لعدم إمكانية الردّ من طرفه، الطفل الصغير يعني بكل بساطة الطفل الضعيف الذي يمكن أن نجرؤ على تعنيفه دون الخوف منه.

إن الأطفال يمثلون موضوعا سهلا للعنف الممارس عليهم من طرف آبائهم إلى سن معين يكون الطفل إلى حين ذلك مجالا لتصريف إحباطات أفراد أسرته دون تعرضهم للردّ، وبالتالي دون تعريض الأسرة إلى موقف ما قد يهدّد تماسكها وينسف بها، لكن بمجرد بلوغ الطفل مرحلة معينة من النضج والنمو العقلي والجسمي، يمكن تحديدها بفترة المراهقة، تقلّ سيطرة الأسرة على المحيط الاجتماعي الذي يتفاعل معه الطفل، وينقطع عنه هذا العنف، ليقتصر في أقصى حالاته على العنف اللفظي، في حين كل لجوء إلى العنف الفيزيقي لا يستبعد أن يخلق وضعيات من الصراع محطمة للأسرة و أفرادها.

علاقات القرابة التي يسجل فيها العنف المنزلي:

- روابط الزوجية: العنف على الزوج؛ العنف على الزوجة.
- روابط الأخوة: العنف على الأخ؛ العنف على الأخت.
- روابط البنوة: العنف على الابن؛ العنف على البنت.
- روابط الانحدار الجانبي: العنف على إبن و بنت الأخ أو الأخت.
- روابط الأمومة: العنف على الأم.

أنماط العنف المنزلي وأشكاله: من الإجابات المتحصل عليها حول شكل العنف الممارس من الأفرادأمكن استخلاص التفيئة التالية لأنماط العنف المنزلي:

- العنف الفيزيقي: ويعبّر عن علاقة احتكاك مباشر بين الفاعل للعنف وموضوع العنف: الضرب، والشد من الأذن، والشد من الشعر، والضرب بوسائل ما.
- العنف اللّفظي: وهو تعبير عن موضوع العنف بلسان الفاعل للعنف: السب والشتم، والألفاظ السوقية، والتنابز بالألقاب، وإظهار العيوب.
- العنف التعبيري: ويتمثل في التعبير عن عواطف الفاعل للعنف تجاه موضوع العنف: التعبير عن الاستياء، والاحتقار، والصراخ، وإبداء الغضب.

– العنف المعنوي أو السيكولوجي: لا يهدف للتعبير و لا للمساس الفيزيقي، بل للمساس بنفسية و معنويات موضوع العنف: التأنيب، و التهديد، و التوبيخ، و التجاهل، و اللوم، و التوعد، و المقاطعة، و الحبس، و التخويف.

تتحدّد أنماط العنف هذه بدلالة موضوع العنف نفسه، حيث يرتبط العنف الفيزيقي بالأطفال أكثر من ارتباطه بفئات السن الأخرى، ويرتبط العنف السيكولوجي بالأطفال دون فئات السن الأخرى لارتباطه بتصور الأفراد للأساليب التربوية، في حين يشترك العنف التعبيري واللّفظي بين كل من الأطفال والأشخاص الراشدين.

يظهر العنف المنزلي في نمط العنف الغائي الذي يمثل انعكاس للإحباط الاجتماعي والأسري، والعنف الأداتي الذي هو نتيجة للتنشئة الاجتماعية، الأسرية وغير الأسرية أيضا، لكن أكثره من نمط العنف الغائي، عبارة عن تصريف للإحباط غير متحكم فيه، إذ معظم حالات العنف الأسري تتم بتدخل عامل الغضب (81,8%).

العنف الأداتي هو العنف المستعمل لغرض تحقيق هدف ما، وهو مكتسب، أما العنف الغائي، أو ما يسمى بالعنف العَرَض، فليس له من هدف إلاّ تصريف الإحباط والغضب الناتج عنه، فهو يظهر في شكل انفجارات غير متحكم فيها، تتبع عادة بحالة من الندم يعتري الفرد الممارس للعنف، مع الإبقاء على إمكانية كون هذا التصريف للإحباط والتعبير عن الغضب في شكل من العنف هو نفسه سلوكا متعلما، وهو الجانب غير الانفعالي منه، والمتعلق بالتظاهر بالغضب أو بالتعبير عنه، وهو نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي لا تحفّز الأفراد على التحكم في سلوكهم وضبط انفعالاتهم، وهو مرتبط أكثر بجنس الذكور وبمفهوم الرجولة والسلطة، لذا نسجل حالات الندم بعد ممارسة العنف أكثر تكرارا عند الإناث منها عند الذكور، فإذا كان الذكور يمارسون العنف بتأثير تنشئتهم الاجتماعية أكثر من الإناث، كنمط من السلوك الذكوري، فإن العنف لدى الإناث غائي أكثر مقارنة بالذكور.

أسباب الغضب:حول سبب الغضب الذي يعتري الفرد عند ممارسته للعنف، أمكن وضع التفيئة التالية:

– الأسباب المتعلقة بالإحباط الاقتصادي و الاجتماعي (26.8%): ضغوط خارجية؛ ضغوط بسبب الوضعية الاجتماعية؛ مشاكل يومية؛ ضغوط اقتصادية؛ ضغوط اجتماعية؛ مشكلة ما؛ الدراسة المكثفة؛ الفراغ و البطالة؛ وضعية سيئة أمرّ بها؛ عدم الزواج؛ الرسوب في الدراسة؛ نقاشات مع أشخاص؛ مشاكل العمل؛ هموم العمل؛ عدم الاستقرار في العمل؛ التعامل مع الزبائن..

– الأسباب المتعلقة بالإحباط الأسري (45,5%): الإزعاج؛ الصراخ؛ المضايقة؛ كثرة الكلام؛ كثرة البكاء؛ ارتكاب أعمال الشغب؛ تصرفات ساذجة تثير الأعصاب؛ عدم تحمل تصرفاتهم الشقية؛ التذمر من دعاء الأم بالسوء؛ عدم تركي أخرج من البيت؛ عدم الحصول على ما أرغب؛ ضيق المسكن؛ التدخل في الأغراض الشخصية أو استعمالها؛ عدم احترام مبدأ التعايش؛ التدخل في الحياة الخاصة؛ إخبار الوالدين بما أفعل في الخارج؛ بقاء الأطفال في البيت؛ تصادم أثناء الغضب؛ مشاكل متعلقة بتقسيم المنزل؛ عدم احترامي؛ عدم تقييم مستواي؛ عدم التفاهم و الاختلاف في الآراء؛ عدم اهتمام الزوجة براحة الزوج و الأطفال؛ المشاجرات بين الزوج؛ الشجار مع أطفال الإخوة؛ سوء المعاملة؛ رد فعل للعنف المتلقى..

– الأسباب المتعلقة بمفهوم السلطة و فرض القيم و النظام داخل الأسرة (20.5%): العصيان و عدم الطاعة؛ الخروج من البيت بدون إذن؛ أخطاء ترتكب؛ تحدي؛ الفوضى؛ تمادي الأطفال؛ تجاوز الأطفال الحدود؛ الاستفزاز؛ تصرف مخالف للقيم؛ عدم احترام النظام؛ القيام بالمسئولية في غياب الأم؛ التمرّد؛ الخروج من البيت طويلا؛ عدم القيام بالواجبات المنزلية؛ محاولة فرض الولد رجولته على البنت؛ عدم تلبية المطالب..

– الأسباب المتعلقة بسلوك الأطفال وملامحهم وميزاتهم (18.7%): اللامبالاة والإهمال؛ عدم الاهتمام؛ إعاقة الطفل؛ صغر سن الأطفال؛ إفساد شيء ما؛ سرقة شيء ما من المنزل؛ تصرفات الأطفال؛ النتائج المدرسية السيئة للأطفال؛ عمل سيء..

– ضغوط نفسية (11,6%): التعب، القلق؛ الكآبة و الاستياء؛ توتر الأعصاب؛ المرض..

– الأسباب المتعلقة بالجوار (1,8%): الشجار مع أطفال الجيران.

من التفيئة هذه لأسباب الغضب يمكن ملاحظة حجم المؤشرات المرتبطة بكل من الإحباط المادي الاجتماعي و الإحباط الأسري (72,3%)، بالإضافة إلى المؤشرات التي تدخل في فئة الضغوط النفسية والتي يمكن أن تكون هي نفسها انعكاس للإحباطات المادية الاجتماعية و الأسرية.

فئات أسباب الغضب المتعلقة بالمجال الأسري، و بالسلطة و فرض القيم و النظام داخل الأسرة، و بالإحباط الأسري، و الضغوط النفسية أعلى نسبا عند الإناث منها عند الذكور، في حين الأسباب المتعلقة بالإحباط الاجتماعي، وسلوك الأطفال، والجوار أكثر ظهورا عند الذكور مقارنة بالإناث، وهو ما يؤكد ارتباط العنف المنزلي الممارس من طرف الإناث بالمجال المنزلي، نتيجة للضغط المحتمل بالنسبة لهنّ من التفاعلات الأسرية الكثيفة ومن المجال المنزلي بصفة عامة، لذلك نجد أن الإناث الممارسات للعنف المنزلي بنسب أكبر هنّ الإناث الماكثات بالبيت، و ارتباطهن أيضا أكثر بالدور التنشيئي للأطفال والقيام على رعايتهم، وهو ما يفرض عليهن احتكاكا أكبر بالأطفال وبالتالي احتمال أكبر لممارستهن للعنف عليهم، ثم لكون الإناث يمثلن أيضا موضوعا للعنف المنزلي، فالعنف الممارس من طرفهن ضد الأطفال هو في جزء منه تحويل للعنف الممارس عليهن، في حين نجد العنف لدى الذكور مرتبط أكثر بالمجال خارج الأسري، أي بالإحباط المادي الاجتماعي الذي ينعكس بدوره على أهمية المنزل بالنسبة للذكور كمجال لتخفيف الضغط وتصريف الإحباط الناتج عن التفاعل مع الوسط الخارجي، وهو ما يجعل من سلوك الأطفال عامل إزعاج و مضايقة غير مطاق بالنسبة للذكور.

الغضب بالنسبةللإناث هو نتيجة للتفاعل والاحتكاك الكبيرين بالأطفال و أفراد الأسرة في الوسط المنزلي، والقيام بالأعمال المنزلية، والقيام على تربية و رعاية الأطفال، والتعرض للضغط المحتمل من كثافة العلاقات الأسرية، بينما الغضب بالنسبة للذكور نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي تقدّم الغضب كنمط من السلوك الذكوري المرتبط بالرجولة. إنّ الطفل الجزائري ليس فقط ككل أطفال العالم يميل إلى العقوق و العصيان، إنه منذ صغر سنه يميل إلى الغضب، وأن التربية التي يتلقاها الأطفال لا تدفعهم للتحكم و السيطرة على انفعالاتهم، هذه العادات و الممارسات التي يتلقاها الطفل في طفولته تظهر لدى الراشدين، يتظاهر الرجل في تصرفاته، وفي كلامه، بالغضب والتحدي، يصرخ ليثبت رجوليته، الطفل الصغير لديه هنا نموذجا للعنف التعبيري.(16)

و يأخذ العنف المنزلي شكل أساليب للعقاب يلجأ إليها الأفراد في تدخلاتهم تجاه سلوك أطفالهم و مواقفهم التي يقدّرون أنها غير لائقة، و من أساليب العقاب ما يلي: الصراخ و إبداء الغضب (56.1%)؛ الحرمان من أغراض ما (44.3%)؛ التهديد (44.3%)؛ المقاطعة و عدم الحديث إليهم (36.4%)؛ العقاب الجسدي (24.9%)؛ التخويف (20.9%)؛ التكليف بأعمال ما غير مرغوبة (7.9%).

ويمثل العنف المنزلي الممارس على الأطفال عاملا مهما من حيث تأثيره في عملية إعادة إنتاج العنف، باعتبار أنه يقدَّم في شكل نماذج من السلوك العنيف يتمّ تعلّمها و تبنّيها من قبل الأطفال بالتماثل لها وإعادة إنتاجها في مواقف مشابهة، ويظهر هذا العنف في شكل المشاجرات بين الأطفال في الأسرة، ومن أشكال السلوك العنيف الممارس بين الأطفال ما يلي: الصراخ (69,2%)؛ الضرب باليد (44,3%)؛ التنابز بالألقاب (41,9%)؛ السب والشتم (31,6%)؛ التهديد (19,0 %)؛ الدعاء بالسوء (14,6%)؛ البصق (14,2%)؛ الضرب باستخدام أدوات ما (12,3%).

حول تصور أسباب العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري، أمكن وضع التفيئة التالية لأسباب العنف:

– فئة الأسباب المتعلقة بالأطفال (43.1%): المشاكل التي يحدثها الأطفال؛ العصيان؛ الشجار بين الأطفال؛ الفوضى؛ عدم الانضباط؛ عدم مراعاة ظروف الأولياء؛ تصرفات شقية؛ اللّعب في الأماكن الخطيرة؛ عدم القيام بالواجبات اليومية؛ المشاغبة؛ عدم النظام والنظافة داخل المنزل؛ عدم مراعاة راحة الوالدين..

– فئة الأسباب المتعلقة بالوالدين (33.6%): تصور الأطفال كعبء على الأسرة؛ الجهل بأساليب التربية؛ القلق؛ التعب؛ عدم السيطرة على السلوك؛ عدم التحكم في النفس؛ مزاج سيء؛ العجز عن المسئولية؛ فشل وسائل الإقناع؛ المشاكل الشخصية..

– فئة الأسباب المتعلقة بالوضعية الاقتصادية و الاجتماعية (31.6%): المشاكل الاقتصادية؛ محدودية الدخل؛ تأثير المحيط الخارجي على سلوك أفراد الأسرة؛ الظروف الاجتماعية؛ ضغوطات خارجية؛ مشاكل يومية؛ الفقر؛ المشاكل خارج البيت؛ البطالة..

– فئة الأسباب المتعلقة بالأسرة (16.2%): كثرة الأطفال؛ وجود أشخاص آخرين في المنزل مع الأسرة؛ اختلاف الآراء و الرغبات؛ مشاركة أفراد آخرين في تربية الطفل؛ تأثير الأب على الأم الممارسة للعنف؛ المسكن المشترك؛ الصراع بين الزوجين؛ المشاكل مع أفراد الأسرة؛ الشجار على الأغراض الخاصة؛ غياب مجال للّعب؛ غياب وسائل الترفيه بالبيت..

ويمكن من التفيئة هذه لأسباب العنف استخلاص عدد من المؤشرات التي تشير بشكل واضح إلى الإحباطات المنزلية والأسرية، وهي المتضمنة خاصة في فئتي الأسباب المتعلقة بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية، و بالأسرة، بالإضافة إلى المؤشرات التي تدلّ على تحويل العنف

على الأطفال، المبرَّر بتصرفاتهم و سلوكهم، وهي المؤشرات من فئة الأسباب المتعلقة بالأطفال، ومؤشرات أخرى تتعلق بمفاهيم أخرى غير الإحباط مفسّرة أيضا للعنف.

– تزيد ممارسة العنف المنزلي مع انخفاض مستوى الرضا بالوضعية المهنية.

– تزيد ممارسة الذكور للعنف المنزلي مع انخفاض مستوى رضاهم بالدخل، في حين لا ترتبط ممارسة الإناث للعنف المنزلي بمستوى رضاهن بالدخل.

– تزيد ممارسة الذكور للعنف المنزلي مع انخفاض مستوى تقييمهم للوضعية السكنية للأسرة، في حين لا يوجد ارتباط بين ممارسة الإناث للعنف المنزلي و مستوى تقييمهن للوضعية السكنية للأسرة.

– ترتبط ممارسة الذكور للعنف بمؤشر الشعور بالراحة في المنزل، فالذكور الأقل شعورا بالراحة في المنزل هم أكثر ممارسة للعنف المنزلي، بينما لا ترتبط ممارسة الإناث للعنف المنزلي بمؤشر شعورهن بالراحة في المنزل.

– تزيد ممارسة الأفراد للعنف المنزلي مع وجود أشخاص آخرين مع الأسرة في نفس الإقامة، و مع انخفاض مستوى تقييمهم للعلاقة مع هؤلاء الأشخاص، و يرتبط مؤشر تقييم هذه العلاقة بممارسة الإناث للعنف أكثر من ارتباطه بممارسة الذكور للعنف.

تمثل الوضعية المهنية عاملا مهما في تحديد مكانة ودور الفرد في المجتمع، بل وتحديد هويته أيضا،الهويته المهنية، وبناء شخصيته بفعل ما يسمى بالتنشئة الاجتماعية الثانوية، وتزيد أهمية الوظيفة، أو النشاط الاقتصادي للفرد، كأحد الأهداف التي يحددها المجتمع للأفراد، مع سرعة التغيرات التي يمكن أن تميّز مجتمعا ما و التي من شأنها أن تخلق لدى الأفراد شعورا بعدم الاستقرار و الخوف مما يمكن أن يقع في المستقبل من تغيرات مفاجئة غير مرغوبة، ومع تعقد الحياة الاجتماعية أيضا وندرة الموارد والثروة ، وغياب تحديد واضح للأساليب المشروعة التي يمكن للفرد أن يتبنّاها لتحقيق هذا الهدف، أو عدم نجاعة وفعالية هذه الوسائل. و تظهر أهمية المهنة أيضا في مجتمع ينبذ البطالة و الفراغ اللذين يمثلان بالنسبة للفرد كل أسباب العجز و الانحراف، إذ يرتبط فشل الفرد في تحقيق هدفه على هذا المستوى بالسلوك الانسحابي، أو باللجوء إلى الانحراف كسلوك بديل وأداة لتحقيق ما عجز عن تحقيقه بالوسائل المشروعة. بناءا على هذا فإن كل إعاقة يمكن أن تعترض الفرد في تحقيقه لهذا الهدف تمثل بالنسبة له مصدرا محتملا جدا للإحباط، إذ شدة الإحباط تتوقف على درجة أهمية الهدف المعاق أو المعطل بالنسبة للفرد.

ويمكن للإحباط أن يكون نتيجة للظروف المتعلقة بالمهنة نفسها وبالنشاط الاقتصادي للفرد، و المتمثلة في علاقات العمل، ومجموع الضغوط التي يمكن أن تنتج عنها، و هي كلّها عوامل تدخل في تحديد مستوى رضا الأفراد بالوضعية المهنية، لذلك فإن ممارسة العنف المنزلي ترتبط مع مؤشر مستوى الرضا بالوضعية المهنية، إذ كلّما كان مستوى الرضا بالوضعية المهنية مرتفعا فهذا يعني قلّة تعرض الفرد للإحباط المحتمل من وضعيته و ظروفه المهنية، وبالتالي تقلّ ممارسته للعنف المنزلي.

يمثل الدخل أداة لتحقيق أغراض الفرد وأهدافه المادية وغير المادية في الحياة، و يعتبر تدنّي مستوى الدخل من بين العوامل الأكثر ارتباطا بالعنف المنزلي، إذ يمثل في كثير من الحالات مصدر المشكلات الأسرية، حيث يجد الأولياء أنفسهم عاجزين عن تحقيق الحد الأدنى من الشروط المادية و وسائل النجاح لأطفالهم، و هو ما ينعكس على مستوى الرعاية و الاهتمام الذي يحظى به هؤلاء الأطفال. وتزداد أهمية عامل الدخل مع اتجاه الأفراد نحو القيم الفردانية، وتقلّص هامش التضامن الأسري، بحيث يعتمد كل فرد من أفراد الأسرة على دخله الخاص، فنجد في الأسرة الواحدة عدّة مستويات من المعيشة والإنفاق، في ظروف من غلاء المعيشة و زيادة متطلباتها.إن أي إعاقة أو عجز مرتبط بهذا المطلب يمكن أن يمثل مصدرا محتملا للإحباط، الذي يتحول ليكون موجها ضد الأطفال باعتبارهم سببا غير مباشر لهذا العجز، فهم يمثلون عبئا اقتصاديا إضافيا على الأسرة في نظر أوليائهم العاجزين على تلبية مطالبهم و القيام على رعايتهم.

يرتبط العنف المنزلي الممارس من طرف الأفراد الذكور بمستوى رضاهم بالدخل، دون الإناث، و هو ما يعكس درجة أهمية الدخل بالنسبة للذكور مقارنة بالإناث،بالنظر إلىدورهم الأداتي في الحياة الأسرية، و هو تأمين الإمكانات و الوسائل المادية الضرورية و شروط العيش لأفراد الأسرة، في حين تمثل الإناث دور المساندة العاطفية، و تربية الأطفال و القيام على رعايتهم الأسرية، و هو الدور التعبيري التنشيئي.

مؤشر تقييم الوضعية السكنية للأسرة لا يقلّ أهمية عن الجانب الاقتصادي و الاجتماعي إذ يمكن أن يكون هو نفسه أحد مؤشرات هذا الجانب، بالإضافة إلى أهمية الجانب العلائقي فيه، و هو مؤشر يرتبط بكل من مؤشرات نوع المسكن، وعدد غرف المسكن، ومدى شعور

الأفراد بالراحة فيه، وشكل الأسرة، وحجمها، ووجود أشخاص آخرين مع الأسرة في نفس المنزل، وتقييم العلاقة مع هؤلاء الأشخاص، وهي كلّها عوامل محتملة لظهور العنف ضد الطفل، نتيجة التعرّض الحاد للضغط الذي يتلقاه أفراد الأسرة داخل المنزل كانعكاس للعوامل المذكورة، وكثرة الاحتكاك المفروض عليهم لضيق المسكن وعدم إمكانية تقسيم المجال المنزلي بالكيفية التي تتيح لأفراده تحقيق حاجاتهم دون الاصطدام بالآخر.

إن المجال الأسري هو المجال الفيزيقي والاجتماعي الذي تتم في إطاره الحياة الأسرية، وشبكة العلاقات والتفاعلات الأسرية، وتظهر أهمية المجال الأسري بالنظر إلى أهمية الأسرة نفسها في حياة الفرد لما تقوم به من وظائف و ما يمكن أن تحققه من إشباع بالنسبة للفرد، خاصة فيما يتعلق بوظيفتي التنشئة الاجتماعية، والمساندة العاطفية والاستقرار النفسي لأفرادها.

وتزداد أهمية المجال الأسري مع زيادة احتمال تعرض الأفراد للضغط والإحباط في الوسط الخارجي ما يزيد من حاجتهم للأسرة، كمجال للمساندة و الدعم الذي يمكن للفرد الحصول عليه في إطار العلاقات الأسرية الكثيفة المتميزة بالحميمية و العفوية.المجال الأسري إذا، في جانبيه الفيزيقي والعلائقي، أي المسكن وشبكة العلاقات والتفاعلات والأنشطة الأسرية، هو واحد من الأهداف الأساسية للفرد، و منه فإن كل حرمان أو تعطيل يمكن أن يحدث على مستوى تحقيق هذا الهدف يمثل بالنسبة للفرد مصدرا محتملا للإحباط، و هو ما نسميه بالإحباط الأسري أو المنزلي، إذ تتعلق أسبابه بالبعد الأسري و بالمجال المنزلي، هذا الإحباط الذي ينعكس في مؤشر مستوى تقييم الأفراد للوضعية السكنية و المؤشرات الأخرى المرتبطة بها، و من شأنه أن يولّد العنف المنزلي، لذا فإن تقييم الوضعية السكنية للأسرة يرتبط بممارسةالعنف المنزلي.

يرتبط مستوى تقييم الوضعية السكنية للأسرة بممارسة الذكور للعنف المنزلي دون الإناث، فممارسة الإناث للعنف المنزلي إذا لا ترتبط بمؤشر تقييمهن للوضعية السكنية، و لا بمستوى شعورهن بالراحة في المنزل، إنّ الأسباب المتعلقة بممارسة الإناث للعنف المنزلي هي أسباب ناتجة عن كثرة الاحتكاك بالأطفال في الوسط المنزلي، و عن كونهن القائمات على رعاية الأطفال، هذا الدور الذي يرتبط بالعنف كأحد الأساليب التربوية التي يعتمدها الأفراد في تعاملهم مع الأطفال لغرض التربية و التأديب، بغض النظر عن تدخل عامل الإحباط، لكن ذلك لا يعني عدم وجود حالات من العنف المنزلي لدى الإناث ناتجة عن الإحباط المنزلي و تعرضهن للضغط داخل المنزل ، أو بفعل تعرضهن للعنف الممارس عليهن من طرف الزوج مثلا أو الأخ، كتحويل لهذا العنف على الأطفال، أو لعدم تلبية بعض حاجاتهن المادية.العنف بالنسبة للإناث ليس انعكاس للإحباط المنزلي المتعلق بتقييم الوضعية السكنية للأسرة، بقدر ما هو ناتج عن الاحتكاك الكبير مع الأطفال وما ينتج عن ذلك من ضغط.

ويرتبط شعور الأفراد بالراحة في المنزل بمؤشر آخر متعلق بشكل وحجم الأسرة، وهو وجود أشخاص آخرين في نفس المنزل معهم، بغض النظر عن مستوى تقييم العلاقة مع هؤلاء الأشخاص، لذا نجد ممارسة العنف المنزلي ترتبط بوجود أشخاص آخرين مع الأسرة بالنسبة للذكور والإناث، وترتبط ممارسة الأفراد للعنف أيضا بمستوى تقييمهم للعلاقة مع هؤلاء الأشخاص، فالأفراد ذوي التقييم السيئ للعلاقة أكثر ممارسة للعنف المنزلي من الأفراد ذوي التقييم الحسن لها.

إنّ وجود أقارب آخرين في نفس المنزل مع أفراد الأسرة يمثل عبئا إضافيا على الأسرة، وهو ما ينعكس على استفادة الأطفال من الإمكانيات المادية، كما ينعكس على نفسية الزوج، والزوجة خاصة، إذ هي المرتبطة أكثر بالمجال المنزلي، ويخلق وجود أشخاص آخرين في الأسرة وضعيات من الصراع بين الزوج و الزوجة يتحمّل الأطفال نتائجها.

إن وجود أشخاص آخرين في نفس المنزل مع الزوج و الزوجة وأطفالهما يشكل، بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية، مصدر كبت لأفراد الأسرة الذين يجدون أنفسهم مضطرين دائما لتأجيل بعض المشكلات الأسرية التي تستدعي المناقشة، لعدم إمكانية ذلك في وجود أفراد آخرين، مهما كانت صفة القرابة التي تربطهم بالأسرة فهم لا يتقاسمون نفس الحميمية مع أفرادها، هذا الكبت المستمر يظهر في شكل انفجارات عنيفة بين الزوج و الزوجة، و بين الوالدين و الأطفال، و لا يسمح للأسرة بتطهير نفسها بكيفية سليمة من تراكمات الحياة اليومية، وبتجديد نفسيات أفرادها الذين يصبح المنزل في نظرهم مصدر متاعب بدلا من مصدر راحة وسكينة.

استنتاج:

إن ما يعانيه الأفراد من حرمان في حياتهم اليومية نتيجة تعطيل وإعاقة أهدافهم، سواء على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي أو على المستوى الأسري، يخلق لديهم نوع من الإحباط الثابت نسبيا نتيجة إدراكهم للحرمان الذي يعانونه و شعورهم به. ويأخذ الإحباط بعدين أساسيين: أولا الإحباط الاقتصادي والاجتماعي، وهو الناتج عن الحرمان على هذا المستوى، أي تعطيل أهداف الأفراد على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، و الذي تطرقنا إليه في كل من مؤشرات مستوى الرضا بالوضعية المهنية، و بالدخل، ثانيا الإحباط الأسري الناتج عن الحرمان الأسري و الذي تناولناه في مؤشر تقييم الوضعية السكنية، و هو مؤشر مرتبط بكل من نوع المسكن، وعدد غرفه، و مدى شعور الأفراد بالراحة فيه، و بشكل الأسرة، وحجمها، و وجود أشخاص آخرين مقيمين مع الأسرة في نفس المنزل، وبتقييم الأفراد للعلاقة مع هؤلاء الأشخاص..و هي كلها عوامل مرتبطة بالإحباط المنزلي، وذات تأثير على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال و ظهور السلوك العنيف ضدهم.

إن المجال الأسري هو المجال الفيزيقي أو المادي والاجتماعي الذي تتم في إطاره الحياة الأسرية، وشبكة العلاقات والتفاعلات بين أفراد الأسرة، وتظهر أهميته بالنظر إلى أهمية الأسرة نفسها، وهو يزداد أهمية مع زيادة تعرض الأفراد للضغط و الإحباط الناتجين عن تأثير المحيط الاجتماعي خارج الأسري، ما يزيد من الحاجة للأسرة كمجال للمساندة والدعم.

ويظهر الإحباط من خلال تقييم الأفراد للمؤشرات المختلفة الممثلة لأهدافهم، و مستوى رضاهم بها، و ترتبط شدة الإحباط بدرجة أهمية الهدف المعطل بالنسبة للفرد، و بمستوى طموح الأفراد لتحقيق أهدافهم، التي تزيد أهميتها مع تعقد الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، وسرعة التغيرات الاجتماعية و انعكاس ذلك على شعور الأفراد بعدم الاستقرار، و ندرة الموارد و الثروة، أو التوزيع الغير عادل لها، و عدم تكافؤ الفرص بين الأفراد، و غياب تحديد واضح للوسائل المشروعة التي يمكن للأفراد تبنيها لتحقيق أهدافهم و تأمين حاجاتهم المادية والاجتماعية و النفسية، أو عدم نجاعة هذه الوسائل، و تزيد أهميتها أيضا مع توجه الأفراد المتزايد نحو القيم الفردانية، و تقدير أكبر للأهداف المادية، و تقلّص هامش التضامن الأسري و الاجتماعي.

و يظهر تأثير العوامل المختلفة على كل من الذكور والإناث بشكل مختلف بحسب دور كل منهما: الدور الأداتي للذكور، والدور العاطفي التنشيئي للإناث، وبحسب ارتباط كل منهما بمجال اجتماعي معين: الذكور بالمجال الاجتماعي خارج الأسري، و الإناث بالمجال الأسري.

ويتم تبني العنف كردّ فعل وانعكاس للإحباط بتدخل عامل نفسي مهم و هو الغضب، وعدم وجود مجال آخر لتصريفه، وفي غياب فاعل حقيقي ومسبب معلوم لهذا الحرمان فإن تصريف الإحباط الناتج عنه يأخذ شكلا خاصا وهو ما يعرف بالعنف المنزلي، كتحويل للعنف الناتج عن التفاعل مع المحيط الاجتماعي خارج الأسري ليتم التعبير عنه بين أفراد الأسرة، وهو ما يعكس أهمية التبادل بين الأسرة والمجتمع، وقد يكون العنف موجها تحديدا ضد الأطفال باعتبارهم موضوعا سهلا للعنف و فئة قاصرة غير قادرة على الردّ، ثم باعتبارهم سببا غير مباشر للعجز على مستوى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، و بالتالي للإحباط الناتج عن هذا العجز، إذ يمثلون عبئا اقتصاديا إضافيا على الأسرة في نظر أوليائهم العاجزين عن تلبية مطالبهم و القيام على رعايتهم، و يصبح العنف أكثر قبولا اجتماعيا بتكيّف الأفراد معه في وجود نماذج من السلوك العنيف كشكل من أشكال التعبير عن الإحباط و الغضب.

خاتمة:

حاولنا في هذا الموضوع مناقشة و تحليل جانب من ظاهرة العنف الأسري، وهو المتعلق بالإحباط المادي الاجتماعي، وبالإحباط الأسري، لكن هناك جوانب أخرى للظاهرة تستدعي الإهتمام.

ربما الأسرة هي المؤسسة الوحيدة التي لا يشترط لتأسيسها مراعاة الشروط والإمكانيات اللازمة، بداية بالإمكانات المادية، ثم تكوين الأفراد وخبرتهم، ومعرفتهم بالحياة الأسرية، وإدراكهم لدورهم التربوي، بالرغم من كونها المؤسسة القائمة على أعقد إنتاج يمكن أن يقدَّم للمجتمع وهو الإنسان. إنها الخلية الأساسية في النسيج الاجتماعي، وهي أهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، بالمقابل، هي لا تملك أي برنامج للتربية أو للتنشئة الاجتماعية. الأسرة إذا، بطريقة تلقائية، تربي الفرد بما هي، وبتأثير أفرادها، وبنماذج وأنماط السلوك المتضمنة فيها، إذا كانت العنف فهي العنف، وهي أيضا عملية إعادة إنتاج العنف إذا تعلّق الأمر بالطفولة.

العنف الأسري، وغير الأسري، بالنظر إلى أهمية التبادل بين الأسرة وباقي الأنساق الاجتماعية، يجد مرتكزاته أيضا في الثقافة(القيم والتصورات الجمعية..)، التي هي إلى حدّ ما نتيجة التجارب الاجتماعية، وهو يظهر كلّما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية ملائمة لذلك، وهو ما يستدعي الاهتمام بالأسرة، ودعمها لأداء وظائفها.

الهوامش:

1- Doudin Pièrre-André, Erkohen-Markus Miriam. Violence à l'école, fatalité ou défi ? coll : Pratiques Pédagogiques, éd : De Boeck Université, Bruxelles, 2000, p 22,23.

2- إبن خلدون عبد الرحمان. المقدمة ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت، 2003، ص ص558،559.

3- Anthony E.James, Chiland Colette. Le Développement en péril, série: l'Enfant dans sa famille, 1 éd, P.U.F, Paris, 1992, p 32.

4- ج. ج. د. ش، وزارة العدل. قانون الأسرة، قانون رقم 84-11 مؤرخ في 9 رمضان1404 الموافق 9 يونيو 1984، ط3، الديوان الوطني للأشغال التربوية،الجزائر، 1999، من المواد 2،3،4 ص ص 3-5.

5- Klineberg Otto. Psychologie sociale, textes fondamentaux, trad : Lévy.A, tome 1, coll : organisation et sciences humaines, éd : Dunod, Paris, 1972, p 39.

6- Kellerhals Jean, Troutot P-Y, Lazega E. Microsociologie de la famille , coll : Que-sais-je ?, 2 éd, P.U.F, Paris, 1993, p 19.

7- العنف ضد الطفل يكتسي طابع الشرعيّة إذ يمارس من طرف الوالدين المسؤولين عن تربية أطفالهم و رعايتهم، هذه الشرعية تمنحها الثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، أولا بما تتضمّنه من تصوّرات عن العنف، و عن الطفل في علاقته بوالديه، هذه العلاقة التي تقوم على مفهوم السلطة الوالدية التي تفرض على الطفل الطاعة المطلقة و الخضوع التام لإرادة والديه، وأنّ كلّ خروج عن هذه الطاعة يعتبر خرقا للمعايير الاجتماعية، ثم ثانيا بما تعرضه أيضا من نماذج سلوك، و ما تقترحه من أساليب تربوية تعتمد في أساسها على مفهوم التأديب، الذي يأخذ معنى العقاب، و هو موضوع فرضيات أخرى من هذا البحث.

8- تنتمي هذه النظرية إلى ما يسمى علم النفس الدينامي، و يفضل علماء النفس مصطلح العدوان بدلا من العنف، للإشارة إلى كونه ظهور لغريزة العدائية، في حين يفضل علماء الاجتماع مصطلح العنف للإشارة إلى جانبه الاجتماعي و الثقافي المكتسب، و إلى عنف المؤسسات.

9- Moser Gabriel. L'Agression, coll : Que-sais-je ? , 1 éd, P.U.F, Paris, 1987, p 73.

10- Ibid, p 80.

11- Michaud Yves. La Violence, coll : Que-sais-je ?, 3 éd, P.U.F, France, 1992, p 85.

12- Moser Gabriel. Op.cit, pp 74-77 |.

13- Myers David G, Lamarche Luc. Psychologie Sociale, trad : Rousselle Louise, éd : McGraw-Hill, Montréal, 1992, p 369.

14- المنجد في اللغة و الأعلام ، ط 26، دار المشرق، بيروت، 1975، ص 533 .

15- Ministère de la solidarité nationale et de la famille. Guide des droits de l'enfant , Algérie, 1999, p 9.

16- Zerdoumi Nefissa. Enfants d'hier. L'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien , coll :Domaine Maghrébin, éd : François Maspero, Paris, 1982, p 168.